

دور المدقق الداخلي في الكشف عن الاخطاء والغش دراسة ميدانية عن واقع المؤسسات الحكومية في كرميان

رينا مصطفى فرج
قسم تقنية الادارية- كلية التقنية الادارية- جامعة
التقنية السليمانية-العراق
areenafarag@yahoo.com

سوران محمد امين حبيب
قسم محاسبة-معهد التقني كلار-جامعة
التقنية السليمانية- العراق
soran.habeeb@spu.edu.iq

پيشكهوت عبدالله عبد الكريم
قسم علم النفس- كلية التربية- جامعة كرميان-
العراق
peshkawt.abdullah@garmian.edu.kr

پوخته

ئاما نجى ئەم توپوشىنەوە ئەویە كە بىزازىرىت روۇلى ووردېيىنى ناوخوبى لە دۆزىنەوە ھەلەوە گۈزى لە راپورتە دارايىكەن چەندە، لە گەل زانىنى راي كۆمەلگا لە سەرتۋانو لى ھاتووى ووردېيىنى ناوخوبى كەن لە دۆزىنەوە ھەلەوە گۈزى لە دام ودەزگا حومىيەكەن ئىدارەتى كەرميان .

وە ئەم توپوشىنەوە گەشتە چەند دەرئە نجامىك گرنگەتىنيان: ووردېيىنى ناوخوبى ئاشنای پىوهرى ووردېيىنى نودەۋەتىيەكەنە كە ئەو زانىنى دەداقتى تا بىتوانى ھەلەو گۈزىكەن بىدۇزىتەوە. بە شىوهەيك كە ھەلسىت بە ئەنجاندىنى رىكارە داواكراوهەكەن بۇ ئەنجامدانى پىرسەتى ووردېيىنى بە پىوهەكەن و ياساكان ورینمايەكەن، وە ووردېيىنى ناوخوبى كەن بەزىارى خولى تايىھەت دەكەن لە دۆزىنەوە ھەلەوە گۈزى بە پى پىوهەكەن.

لە سەر روشىايى دەرئە نجامەكەن ئەم توپوشىنەوە گەشتە چەند پىشنىيارىك گرنگەتىنيان: گرنگىدان بە پشتىوانى كردن و پىشخستنى روۇل و ئەدai ووردېيىنى ناوخوبى چونكە بە هيلى بەرگرى دادەنرىت لە خۇپاراستن لە ھەلەوە گۈزى.

الملخص

يهدف البحث الحالى الى معرفة الى دور المدقق الداخلى فى الكشف عن الاخطاء والغش فى القوائم المالية، الى جانب استطلاع رأى مجتمع البحث حول مدى توفر القدرة والكفاءة لدى المدققين الداخلين فى المؤسسات الحكومية فى إدارة كرميان فى الكشف عن الاخطاء والغش.

وقد توصل البحث الى عدة نتائج أهمها: أن يتتوفر لدى المدقق الداخلى المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الدولية التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ. بحيث يقوم بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق حسب المعايير والقوانين والتعليمات. ويتم مشاركة المدققين الداخلين فى دورات خاصة فى اكتشاف الغش والخطأ حسب معايير التدقيق.

وفى ضوء النتائج توصل البحث إلى عدة توصيات أهمها الاهتمام بدعم وتطوير أداء المدقق الداخلى الذى يُعد بمثابة خط الدفاع الأول للوقاية من الغش والخطأ لذا يجب العناية به وتطويره.

Abstract

The research aims at identifying the role of the Internal Auditor in the detection of errors and fraud in the financial statements, as well as the opinion of the research community about the availability of competence and competence of internal auditors in government institutions in the management of Germyan in the detection of errors and fraud.

Study findings:

The research has reached many results, the most important of which is that the internal auditor has sufficient knowledge of international auditing standards that enable him to detect fraud and error. So that the procedures required to carry out the audit according to standards, laws and instructions. Internal auditors are involved in special sessions in the detection of fraud and error according to auditing standards.

Study recommendations:

The research reached several recommendations, the most important of which is the importance of supporting and developing the performance of the internal auditor, which serves as the first line of defense for the prevention of fraud and error and should be taken care of and developed

المقدمة:

تعد ظاهرة الغش من الظواهر السلبية التي يمكن أن تعبّر عنها : بأنها آفة اجتماعية، ووجوده في أي مجتمع من المجتمعات دليل على ابتعاده عن التمسك بالقيم وأحكام الدين والأخلاق العامة. وهي ليست ظاهرة حديثة بل موجودة منذ القدم، ولكنها أخذت منحى أو أشكال مختلفة وكثيراً ما نجدها في الكتب المحاسبية أو القانونية بأنها لا تأخذ مصطلح الغش بمفرده بل تستعمل مصطلحات أخرى مرادفة أو مقابلة لمصطلح الغش وهي كثيرة ذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التلاعب، الإحتيال، التزوير، والاختلاس، والخطأ العمدي، وغيرها. إذ حيث إن وجود غش أو خطأ في الحسابات يؤثر بدرجة كبيرة على صحة نتائج الاعمال ومدى عدالة القوائم المالية، ولعل الخطأ لا ينتج تلقائياً من دون سبب أو دافع وإنما ينتج عن السهو أو الجهل وعدم المعرفة الكافية بمعايير التدقيق.

ولا يمكن إنكار الدور المهم الذي يلعبه المدقق الداخلي في سبيل إتمام واجبه المهني على أتم وجه في تحديد ما يهدد مصالح الادارة والأطراف المستفيدة من التقارير المالية للدوائر وخطر البيانات المضللة نتيجة وجود الأخطاء والغش، لذا تزايد الإهتمام بمنع وكشف الأخطاء والغش من قبل المنظمات المهنية المعنية بالمحاسبة والتدقيق وبما إن المدققين الداخليين بوصفهم موظفين دائميين داخل المنشأة ويوصفهم باحثين فنيين وراء الحقيقة فإن عليهم دور مهم في الكشف عن الغش والخطأ، وبذل العناية الازمة في ضوء المعايير الدولية المعتمدة في عملية التدقيق.(فتلاوي, ٢٠٠٩)

وتم تناول الموضوع من خلال:

- 1- المبحث الاول: منهجة البحث وعدد من الدراسات السابقة
- 2- المبحث الثاني: الاطار النظري.
- 3- المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.
- 4- المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

اولاً: أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في تزايد الاهتمام بمنع وكشف الغش والخطأ من قبل المنظمات المهنية المعنية بالمحاسبة والتدقيق، وجرى إصدار الكثير من المعايير والتوصيات للمدققين الداخليين الحكوميين في الكشف عن الغش والخطأ، وتأتي أهمية البحث كمساهمة لاظهار وتحديد كفاءة المدقق الداخلي في الكشف عن الاخطاء والغش في ظل هذا الاهتمام مع ضعف البيئة الرقابية في الوقت الراهن لدى اغلب المنشآت في اقليم كردستان بصورة عامة وادارة كرميان بصورة خاصة.

ثانياً: مشكلة البحث:

إن التساؤلات عن مشكلة البحث تتمثل في:

1. ما هو دور المدقق الداخلي في الكشف عن الاخطاء والغش في القوائم المالية؟
2. هل تتوفر الكفاءة الالزامية لدى المدقق الداخلي على اكتشاف الغش والاخطاء في القوائم المالية؟

ثالثاً: فرضيات البحث:

في ضوء تساؤلات مشكلة البحث تتمثل فرضيات البحث فيما يأتي :

1. يلتزم المدقق الداخلي بمعايير التدقيق في اكتشاف الاخطاء والغش.
2. تتوفر القدرة والكفاءة الكافية لدى المدقق الداخلي في اكتشاف الاخطاء والغش.

رابعاً: أهداف البحث:

إن الهدف الرئيس للبحث هو التتحقق من الفرضيتين السابقتين ذكرهما، والتوصل إلى نتائج معينة بشأن التساؤلات في إطار مشكلة البحث ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقسيم أهداف البحث على القسمين الرئيسيين الآتيين:

1. تسليط الضوء على التعرف على ماهية التدقيق الداخلي وماهية الغش والاخطاء و التعرف على مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الدولية في اكتشاف الاخطاء والغش.
2. تسليط الضوء على دور المدقق الداخلي في الكشف عن الاخطاء والغش في القوائم المالية.

خامساً: التعريفات الاجرائية:

1. التدقيق الداخلي: هونشاط هادف ومستقل بذاته، ويؤدي عملاً استشارياً، صمم خصيصاً لزيادة قيمة الشركة وتطوير عملياتها، ولمساعدتها لبلوغ أهدافها عن طريق إيجاد سلوكيات وأنماط تنظيمية لتقدير وتحسين فعالية إدارة المخاطر و ضبط وإدارة العمليات والتحقق من فعالية إجراءات الضبط الداخلي والأنظمة المعتمدة. (صبح، ٢٠١٤)
2. الخطأ: يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح. (المعايير التدقيق الدولية، معيار رقم "٢٤٠" (٢٠٠٧)، "٢٤٠" (٢٠٠٧)، "٢٤٠" (٢٠٠٧))
3. الغش: يشير مصطلح الغش (التحريف والتلاعب) إلى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين، والذي ينبع عنه تحريف في البيانات المالية. (المعايير التدقيق الدولية، معيار رقم "٢٤٠" (٢٠٠٧)، "٢٤٠" (٢٠٠٧))

سادساً: دراسات سابقة:

١. جمال منصر (٢٠١٥): مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والاخطاء في القوائم المالية. هدف البحث التعرف على مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الدولية في الكشف عن الاصطاء والغش في القوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج أهمها: أن مدقق الحسابات ليس مسؤولاً عن اكتشاف الاصطاء والغش رغم مسؤوليته المدنية والجزائية. لأن هاتين الاخيرتين لا تتعقد إلا عند حصول إهمال أو تقدير من جانب مدقق الحسابات في أداء واجباته المهنية. وقد ختم البحث بمجموعة من التوصيات أهمها الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي لمدقق الحسابات وتطوير ادائهم بشكل مستمر.
٢. شيرين مصطفى حلو (٢٠١٢): المسئولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية. هدف البحث إلى الوقوف على الجوانب المسئولية المهنية لمدققي الحسابات نحو اكتشاف العش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها التزام مدققي الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية. وقد ختم البحث بمجموعة من التوصيات أهمها: ان على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات المدققين بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف العش والخطأ في التقارير المالية.
٣. يوسف محمود جربوع (٢٠٠٤): مدى مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الخطأ والغش وغير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين، هدف البحث إلى إظهار أن إدارة المنشأة هي المسؤولة عن إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية ، والمحافظة عليه ، ومراعاة تطبيقه ، وأنها هي المسؤولة عن وجود أخطاء أو غش أو وتحايل أو تصرفات غير قانونية بالقوائم المالية. وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: عند التخطيط لإجراءات المراجعة وتنفيذها وتقدير النتائج والإبلاغ عنها ، أن يأخذ المراجع في الاعتبار وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن خطأ أو غش أو تصرفات غير قانونية . وقد ختم البحث بمجموعة من التوصيات أهمها: أن خطر اكتشاف العش والتصرفات غير القانونية في القوائم المالية هو أعلى من خطر عدم اكتشاف التحريرات المالية الناتجة عن الأخطاء ، وذلك لأن العش والتصرفات غير القانونية قد تستعمل فيه مشاريع وخطط معقدة ومحكمة بشكل حذر صممت لإخفاء العش والسلوكيات غير القانونية .

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي هو نشاط هادف ومستقل بذاته، ويؤدي عملاً استشارياً، صمم خصيصاً لزيادة قيمة الشركة وتطوير عملياتها، ولمساعدتها على بلوغ أهدافها عن طريق إيجاد سلوكيات وأنماط تنظيمية لتقدير وتحسين فعالية إدارة المخاطر وضبط وإدارة العمليات والتحقق من فعالية إجراءات الضبط الداخلي والأنظمة المعتمدة (يوسف، ٢٠١٠، ٤٦).

وتعرف أيضاً على أنها "تحقيق العمليات وقيود بشكل مستمر في بعض الأحيان ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية الفصوى والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي وطرف المراقبات الأخرى (عبد ربه، ٢٠١٠، ١٠).

وتعرف أيضاً على أنها هي الفحص والتدقيق للعمليات التي قامت بها المنشأة وتم ثبيتها في الدفاتر من واقع المستندات بواسطة جهاز داخلي تابع للإدارة، أعضاؤه موظفين في المنشأة، او من خارج المنشأة، بحكم الموظفين فيها، وتهدف عملية التدقيق الداخلي إلى تحقيق الإشراف والرقابة في المنشأة والعمل على رفع درجة الكفاءة والفعالية فيها (صبح، ٢٠٠٦، ١٩٤).

كما يعرف بأنه نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي صمم لإثراء وتطوير عمليات الادارة وذلك بمساعدتها لإنجاز أهدافها بطريقة منهجية منظمة لتقدير وتطوير فعالية مخاطرها وضوابطها والإجراءات المؤسسية (الحسبان، ٢٠٠٩، ١٠٦).

ثانياً: أهداف التدقيق الداخلي:

يهدف التدقيق الداخلي إلى جملة أمور وهي:

1. التأكيد من أن المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة.
2. فحص جميع عمليات المشروع التي يتخللها قبض للنقد و العمليات التي يتخللها صرف للنقد، وقيام المراجعة الداخلية بهذه المهام يؤدي في النهاية إلى منع الغش والتزوير والتلاعب و اكتشاف الاخطاء و هذا يؤدي إلى تعزيز الثقة في الدفاتر والسجلات، وكذلك في البيانات والمعلومات (سوداد، ٢٠٠٩، ٨٧).
3. التأكيد من التزام الإدارات والدوائر خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية معينة(الدهراوي ومحمد السيد، ٢٠٠٩، ١٦٣).
4. توفير حماية لأصول وسجالات الشركة من الضياع والسرقة والاختلاس والتزوير وسوء الاستعمال (الحسبان، ٢٠٠٩، ٦٠).

ثالثاً: أنواع التدقيق الداخلي:

يمارس المدققون الداخليون انواعاً عدّة من التدقيق في الوحدات التي يعملون فيها وهي:

١. التدقيق المالي:

ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية وتقييم الأنظمة المحاسبية وانظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها. (سعيد، ٢٠١١، ٣٨).

٢. التدقيق التشغيلي:

عرف معهد المدققين الداخليين التدقيق التشغيلي بأنه (إجراءات منظمة لتقييم فاعلية وكفاءة نشاط الوحدة الاقتصادية، وت تقديم تقرير مناسب إلى الادارة المختصة حول النتائج واعطاء التوصيات الضرورية للاصلاحات) (الورادات، ٢٠٠٦، ٣٥٥).

٣. التدقيق الإداري:

وهو عبارة عن مراجعة الضوابط المالية وضوابط الأنشطة وما له علاقة بالقوانين والتنظيمات لتحديد مدى الالتزام بالمعايير المعتمدة والتوقعات وللتتأكد من مطابقتها مع ما هو موضوع ومدى الالتزام بالقوانين والتنظيمات المعهود بها(صبح، ٢٠١٠، ٥٢).

٤. تدقيق الالتزام:

وهو عبارة عن تدقيق الضوابط الرقابية المالية والتشريعية والعمليات للحكم على جودة وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات.(بدر، ٢٠٠٩، ٢٢).

رابعاً: المسؤوليات القانونية للمدقق:

تتكون هذه المسؤوليات من ثلاثة أنواع أو أفرع تكون معاً المسؤلية القانونية والتي يمكن أن يتعرض لها المهنيون عموماً (ومنهم المحاسبون والمدققون) عند ممارستهم لمهنهم وهذه الانواع هي(ابو هيبة، ٢٠١٢، ١٩١):

١. **المسؤولية الجنائية:** فقد يصبح المدقق عرضة للمسؤولية الجنائية إذا اقترف إحدى الجرائم المنصوص عليها قانوناً باعتبار أنها تلحق اضراراً بالمجتمع ككل.

٢. **المسؤولية المدنية:** يتعرض للمسؤولية المدنية باعتبار أنّ ضرراً قد أصاب شخصاً لخطأ أو إهمال من المدقق سواء إن كان لهذا الشخص علاقة تعاقدية معه أم لا.

٣. **المسؤولية التأديبية:** قد يكون أيضاً في إخلال المدقق بقواعد وأداب السلوك المهني أساساً ل تعرضه للمسؤولية التأديبية أمام التنظيمات النقابية التي ينتمي إليها.

خامساً: مفهوم الغش والخطأ:

من الضروري أن تفرق بين الأخطاء والغش، أذ يقصد بالأولى تلك الأخطاء الغوفية غير المقصودة، مثل الأخطاء الحسابية أو أخطاء تطبيق مبادئ المحاسبة نتيجة التفسير الخاطئ للحقائق الموجودة وقت إعداد القوائم المالية. أما الغش فيعني إساءة العرض المعتمد للحقائق بالقوائم المالية، مثل التلاعب بالسجلات و تعمد التطبيق الخاطئ لمبادئ المحاسبة (سودا، ٢٠٠٩، ١٧٧).

ومن الطبيعي أن تكون الأخطاء والمخالفات والغش محظوظ اهتمام الإدارة وغيرها من الأطراف المعنية في كل المنظمات، فالغش ينبغي اكتشافه، والغش المحتمل ينبغي العمل على منع وقوعه، ورغم أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة، إلا إنها تحتاج المساعدة وتوضع عيونها على المدققين خاصة للحصول على مساعدة ممكنة (القرشي، ٢٠١١، ٢٩٩).

أذ يعتبر الغش إساءة إستعمال للثقة عن قصد بهدف إغواء الآخرين لاقسام شئ ما ذي قيمة، او لإنتهاك الحق القانوني (عبد ربة، ٢٠١٠، ٢٠٦٥). ويعرف الآخر: أن الغش مجموعة من المخالفات أو التصرفات غير القانونية التي تتوافر فيها نية القصد أو العمد، وترتكب بواسطة أطراف من داخل المنظمة أو خارجها لمصلحة المنظمة أو ضدتها (عثمان، ٢٠١١، ٤٩).

كما و يعرف الغش: بأنه الخداع المعتمد لتحقيق منافع شخصية بوجه غير عادل ينتج عنه أضرار بحقوق و مصالح الآخرين (جامعة، ٢٠١١، ٥١٠). ويعرف أيضاً (الغش) : بأنه تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية مثل خطأ في جمع البيانات أو معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإصلاح (الخطيب، ٢٠١٠، ٤٩).

سادساً: أنواع أخطاء المحاسبية:

هناك عدة أنواع من الأخطاء يرتكبها المدقق منها: (سودا، ٢٠٠٩، ٢٠٩، ١٨٩)

١. **أخطاء الحذف:** وهي الأخطاء التي تنشأ نتيجة عدم ثبّيت عملية باكمالها أو أحد اطرافها في السجل اليومي أو اليوميات المساعدة أو بسبب عدم ترحيل طرف القيد (مدین/ دائن) أو أحدهما في الحسابات المختصة.

٢. **الأخطاء الفنية:** وهي الأخطاء التي تنشأ نتيجة جهل أو عدم دراية من قبل المحاسب بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تسجيل وتبسيب وعرض البيانات المحاسبية وقد تكون هذه الأخطاء متعددة بقصد التأثير على نتيجة النشاط .

٣. **الأخطاء الإرتکابیة:** وهي الأخطاء في العمليات الحسابية أو خطأ في الترحيل أو ترصيد الحسابات ويمكن أن تكون الأخطاء متعددة أو غير متعددة.

٤. **الأخطاء الامتكافية:** وهي الأخطاء التي يعوض بعضها بعض، فهي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة، لذلك ضمن الصعب اكتشافها إلا عن طريق التدقيق الكامل لجميع العمليات المحاسبية.

٥. **أخطاء تكشف عن نفسها:** وهي الأخطاء التي تظهر تلقائياً نتيجة لإنها القيد المزدوج في إثبات العمليات المحاسبية والذي يتربّب عليه توازن ميزان المراجعة في جميع المراحل فعدم التوازن دليل على وجود خطأ في أي مرحلة من مراحل العمل المحاسبي.

سابعاً: انواع الغش:

هناك نوعين الرئيسيين للغش هما: (لطفي، ٢٠١٠، ٢٧٢)

١. التقرير المالي الإحتيالي:

يُعرف بأنه: عبارة عن تحريف عمدي أو حذف أو افصاحات بنية خداع أو تضليل المستخدمين المعندين، وتتضمن معظم حالات التقرير المالي الإحتيالي عادة التحرير العمدي للقيم وليس الافصاحات.

٢. اختلاس الأصول:

يمثل اختلاس الأصول الغش الذي يتضمن سرقة أصول المنشأة، وفي كثير من الحالات فإن القيم المتضمنة لا تكون جوهرية أو ذات أهمية لقوائم المالية.

ثامناً: دوافع الإقدام على الغش:

هناك عدة دوافع تدفع الموظف إلى الغش أهمها: (سعيد, ٢٠١١, ١٥١)

١. الدوافع النفسية: إن من بعض الأسباب التي تدفع الشخص للاختلاس هو الدافع النفسي نتيجة إصابته بمرض نفسي يؤثر في شخصيته وسلوكه ويبحث نتيجة ذلك عن أسهل الطريق وابسطها للبلوغ رغباته ويموت عنده الاحساس بتأنيب الضمير.
٢. الدوافع الاجتماعية: ومنها الرغبة في التباهي وحب الظهور وبالاخص الظهور بمظهر الاغنياء كحيازة دار أو سيارة.
٣. الدوافع الاقتصادية: ظهور حاجات ضرورية للشخص تتطلب اموال كثيرة مثل مصاريف العلاج وما شابه قد تدفعه الإختلاس لمواجهة هذه الحاجة.

تاسعاً: مؤشرات الغش:

بعد التعريف بالغش وأسبابه لابد من التعرف على أهم مؤشراته أي البيانات التي تدل على إمكانية احتواها على أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش، ويمكن تلخيص أهم الحالات التي تدل على إمكانية الغش (معايير التدقير الدولي، معيار التدقير: ١٩٦, ٢٠٠٧, ٢٤٠):

١. الاختلافات في السجلات المحاسبية: بما في ذلك معاملات غير مسجلة بأسلوب كامل أو في الوقت المناسب أو مسجلة بشكل غير مناسب فيما يتعلق بالمبلغ أو الفترة المحاسبية أو التصنيف أو سياسة المنشأة وأرصدة أو معاملات غير مدعة أو غير مصحح بها، وتلميحات في آخر لحظة تؤثر بشكل جوهري على النتائج المالية، وأدلة على إمكانية وصول الموظفين للأنظمة والسجلات بما لا يتنقق مع ما هو ضروري لأداء واجباتهم المخولة إليهم. وتلميحات أو شكاوى إلى المدقق بشأن إحتيال مدعى به.
٢. الأدلة المتعارضة أو الناقصة: بما في ذلك مستندات ناقصة ومستندات تبدو أنها تم إجراء تغيير بها. وعدم توفر مستندات عن المستندات المصورة أو المرسلة -الكترونياً- عندما يتوقع وجود مستندات بالشكل الأصلي، وبنود أو مطابقات مهمة غير مفسرة، وتغيرات غير عادية في الميزانية العمومية أو تغيرات في الاتجاهات أو نسب البيانات المالية والعلاقات بينها على سبيل المثال: الذمم المدنية تتمو بشكل أسرع من الإيرادات، واستجابات غير متسبة أو غامضة أو غير مقنعة من الإدارة أو الموظفين ناجمة عن الاستفسارات أو الإجراءات التحليلية. واختلافات غير عادية بين سجلات المنشأة والمصادقات أو التأكيدات. (الفتلاوي، ٦٢، ٢٠٠٩)

عاشرأً: دور المدقق الداخلي في اكتشاف الغش والتقرير عنه:

المدقق الداخلي يمارس عمله في نطاق تدقيق تفصيلي لجميع المعاملات المالية . بناءً على هذا بالإمكان القول أن المدقق الداخلي مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش أما الاختلاس فنجد أن الجانب المسؤولي لعمل المدقق الداخلي هو الفحص المتطلب في حالات الاختلاس أو الاشتباه في الاختلاس ، وفي ظل المهام المعقّدة للمشروعات لابد أن يكون كل من يعمل فيه موضع ثقة لا العكس إذ من الممكن أن تتعرض النفس البشرية في بعض الأحيان لمواقف يظهر فيها ضعفها تجاه موافق فيها مغريات .

ومواطن الضعف هذه يجب أن يبحث عنها المدقق الداخلي، إذ عليه أن يتتأكد من أنه ليس هناك ظروف تتيح فرصة التلاعب لغرض الاختلاس و على المدقق الداخلي بفحصه المتعمد لكل النظم و الوسائل وأن يتتأكد من أن مدير المشروع قد اتخذوا كافة الاحتياطات لمنع التلاعب وإلا فإن عليه أن يتقم بتقارير عاجلة لإظهار مواطن الضعف في النظم الموجدة .

وهذا يعني أن المدقق الداخلي لا يتمتع بالاستقلال والحرية التي تمكّنه من القيام بذلك إذ بالامكان أن تتبع إدارة التدقيق الداخلي الإداره العليا بصورة مباشرة حتى تتمتع بقدر كاف من الاستقلال(عثمان, ٢٠١١, ٤١).

ويتمثل دور التدقيق الداخلي في الكشف عن الغش او الخطأ خلال مراحل التدقيق بما يلي:

1. الأخذ في الاعتبار خطر الغش او الخطأ عند تقييم أساليب الرقابة وتحديد إجراءات التدقيق الازمة لذلك، ويتحقق الحصول على تأكيد معقول بأن أهداف بيئة الأعمال للعمليات قد تحققت.
2. توفير المعرفة الكافية عن حالات الغش او الخطأ لتحديد مؤشرات الغش وهذه المعرفة تشمل معرفة خصائص وعوامل الغش والتكتيكات المستخدمة لارتكاب عمليات الغش.
3. التأهب لأي فرصة قد تسمح لارتكاب الغش مثل على ذلك الضعف أساليب الرقابة، إذا ما تم الكشف عن أوجه قصور هام في أساليب الرقابة يجب إجراء اختبارات إضافية بواسطة المدققين الداخليين لتحديد مؤشرات الغش.
4. تقييم مؤشرات الغش واتخاذ أي إجراءات أخرى ضرورية أو إجراء التحقيق إذا تطلب الأمر ذلك.
5. الإبلاغ والتقرير للسلطات المختصة داخل المنشأة إذا ما تم التوصل لحدوث غش او احتيال للتوصية بالبدء بإجراء التحقيق(www.internalauditor.me/ar/article)

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

المطلب الأول:

حدود البحث وصعوباته

1. حدود البحث:

يتمثل حدود هذا البحث فيما يأتي:

- أ. الحدود المكانية: الغرض من البحث هو التعرف على دور التدقيق الداخلي في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية- دراسة ميدانية في إدارة كرميان. لذا إنحصر البحث في حدود ادارة كرميان، لغرض الحصول على أكبر عينة ممكنة.
- ب. الحدود الزمنية: إمتد هذا البحث الحالي من بداية نيسان ٢٠١٧ ولغاية كانون الأول ٢٠١٧.
- ت. الحدود البشرية: شمل هذا البحث أكاديميين ومهنيين أصحاب شهادات علمية في مجال المحاسبة والتدقيق وأصحاب خبرة مهنية في المجال نفسه.
- ث. الحدود الموضوعية: إهتم هذا البحث بمحورين رئيسيين مرتبطين بفرضيات البحث، ومدى إمكانية مواءمتها مع الواقع في إدارة كرميان.

2. صعوبات البحث:

رغم أهمية الموضوع وسعي الباحثون لتحصيل نتائج موضوعية، إلا أن البحث لم يخلُ من بعض الصعوبات، ويمكن توضيح أهمها على النحو الآتي:

- أ. عدم معرفة أغلب أفراد عينة البحث باللغة العربية، مما اضطر الباحثون إلى ترجمة استمارة الاستبيان إلى اللغة الكردية.

ب. كان على الباحثين إشراك جميع أفراد العينة في قسم المحاسبة والتدقيق، مما اضطر الباحثون إلى التنقل بين المؤسسات الحكومية في إدارة كرميان.

المطلب الثاني

الطريقة والإجراءات

تمهيد:

يتناول هذا البحث تصميم البحث والإجراءات التي تستعمل فيها، والتي تتضمن وصفاً لمفردات البحث وطرق المعاينة وثبات أداتها وإجراءات تصميمها وجمع بياناتها ومعالجات الاحصائية المستعملة.

أولاً: منهج البحث:

يقوم البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث.

ثانياً: مجتمع عينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من المحاسبين والمدققين في إدارة كرميان، وبالذات الدوائر التابعة لوزارة المالية في إدارة كرميان، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إدارة كرميان (جامعة كرميان ، المعهد التقني / كلار)، وتم اختيار عينة البحث من أفراد المجتمع تشمل على (٥٠) شخصاً وقد تم استرداد (٥٠) استبانة صالحة للتحليل اي بنسبة (١٠٠ %)، كما موضح في الجدول رقم (١).

الجدول (١)

عينة البحث

النسبة المئوية	الردود	العينة	المؤسسة
٦,٠	٣	٣	مديرية خزينة كرميان
١٤,٠	٧	٧	مديرية العنف ضد المرأة
٣٠,٠	١٥	١٥	جامعة كرميان
٢٠,٠	١٠	١٠	المعهد التقني / كلار
١٤,٠	٧	٧	مديرية الزراعة
١٦,٠	٨	٨	معهد القلعة لإدارة والمحاسبة
%١٠٠,٠	٥٠	٥٠	المجموع

ثالثاً: خصائص عينة البحث:

١. العنوان الوظيفي:

الجدول (٢)

"توزيع أفراد عينة البحث وفقاً العنوان الوظيفية"

النكرارات و النسب المئوية		عنوان الوظيفة
النسبة المئوية	نكرارات	
١٦,٠	٨	مدقق داخلي
١٤,٠	٧	مدير التدقير
٢٤,٠	١٢	معاون محاسب
٢٤,٠	١٢	محاسب
٢٢,٠	١١	مدير الحسابات
%١٠٠,٠	٥٠	المجموع

يتضح من الجدول (٢) أن أغلبية العينة هم من حاملي العنوان الوظيفي (معاون محاسب و محاسب) بنسبة مئوية (%)٢٤,٠) والأقلية من ذوي العنوان الوظيفي (مدير الحسابات) بنسبة مئوية (%)٢٢,٠) و نسبة (%)١٦,٠) من عينة البحث هم من حاملي عنوان الوظيفية (مدقق داخلي) بينما حملة العنوان الوظيفي (مدير التدقير) بلغت نسبتهم (%)١٤,٠) من افراد العينة.

٢. المؤهل العلمي:

الجدول (٣)

"توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي"

النكرارات و النسب المئوية		المؤهل العلمي
النسبة المئوية	نكرارات	
٦٠,٠	٣٠	دبلوم
٢٨,٠	١٤	بكالوريوس
١٢,٠	٦	دبلوم عالي فما فوق
%١٠٠,٠	٥٠	المجموع

يتضح من الجدول (٣) أن أغلبية العينة هم من حاملي المؤهل العلمي (دبلوم) بنسبة مئوية (%)٦٠,٠) والأقلية من ذوي المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة مئوية (%)٢٨,٠) و نسبة (%)١٢,٠) من عينة البحث هم من حاملي المؤهل العلمي (دبلوم عالي فما فوق).

٣. التخصص:

الجدول (٤)

"توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للخبير"

النكرارات و النسب المئوية		الاختصاص
النسبة المئوية	نكرارات	
٤٠,٠	٢٠	محاسبة
٢٠,٠	١٠	إدارة أعمال
٤٠,٠	٢٠	علوم مالية و مصرافية
%١٠٠,٠	٥٠	المجموع

يمكن ملاحظة التوزيع الطبيعي من حيث الاختصاص لأفراد عينة البحث من الجدول (٤) إذ أن أعلى نسبة من أفراد عينة الاختصاص (محاسبة و علوم مالية و مصرفية) ، إذ بلغت نسبتهم (٤٠،٠٪)، بليها ادارة اعمال، إذ بلغت نسبتها (٢٠،٠٪).

٤. طبيعة سنوات الخبرة:

الجدول (٥)

"توزيع أفراد عينة البحث وفقاً لعدد سنوات الخدمة"

النكرارات و النسب المئوية		عدد سنوات الخدمة
النسبة المئوية	النكرارات	
٣٠،٠	١٥	أقل من ١٠
٣٦،٠	١٨	من ١٠-١١
٢٢،٠	١١	٢٠-١٦
١٢،٠	٦	٢١ فما فوق
% ١٠٠،٠	٥٠	المجموع

يتضح من الجدول (٥) أن أغلبية العينة هم من التدريسيين ذوي عدد سنوات الخدمة بين (١١ - ١٥) سنة، إذ بلغت نسبتهم (٥٣٦،٠٪)، بليهم الفئة من ذوي عدد سنوات الخدمة أقل من (١٠) سنوات و بنسبة (٣٠،٠٪) من أفراد العينة. كما يتضح من الجدول أن التدريسيين ذوي عدد سنوات الخدمة بين (٢٠-١٦) سنة، يشكلون نسبة (٢٢،٠٪) ونسبة (١٢،٠٪) من ذوي عدد سنوات الخدمة وأكثر من (٢١) سنة فما فوق.

٥. التحليل الاحصائي:

تم إعداد استبانة كأدلة لتحقيق أهداف البحث، وتقسم الاستبانة على قسمين رئيسيين، الأول: معلومات عامة عن عينة البحث، والثاني: معلومات خاصة بالبحث لتكون من أسئلة تغطي فقراتها محاور البحث.

وفيما يأتي جدول يوضح الفقرات التي تقيس متغيرات البحث:

جدول رقم (٦)

قياس متغيرات البحث من خلال فقرات الاستبانة

الفقرات	المحور	الفرضية
١١-١	الأول	الأولى
١٠-١	الثاني	الثانية

وقد تم الاعتماد على المقياس الخماسي لقياس متغيرات البحث، إذ تم إعطاء الأوزان الآتية لمقياس البحث كما يأتي:

جدول رقم (٧)

المقياس المستخدم في البحث

أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق إطلاقاً
٥	٤	٣	٢	١

٦. المعالجات الاحصائية المستعملة في البحث:

بغية تسهيل عملية التحليل، وعقب التحصيل النهائي لاستمرارات الاستبيان، قام الباحثون بتجميع البيانات المحصلة وتفریغها في كل من برنامج SPSS For Social Sciences (Statistical Package) وبرنامج EXCEL حسب طبيعة المعلومة.

رابعاً: التحليل الوصفي لمتغيرات البحث واختبار الفرضيات:

السؤال الأول: على صلة بالفرضية الأولى ونصها: يلتزم المدقق الداخلي بمعايير التدقير في اكتشاف الأخطاء والغش.

السؤال الثاني: على صلة بالفرضية الثانية ونصها: لتتوفر القدرة والكفاءة الكافية لدى المدقق الداخلي في اكتشاف الأخطاء والغش.

الجدول (٨):

التوزيعات التكرارية والنسبة المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المجيبين عن أسئلة المحور الأول
 مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقير في اكتشاف الأخطاء و الغش)

الترتيب	الانحراف المعياري S.D	المتوسط Mean	لا افق تماماً	لا افق	غير متأكد	افق	افق تماماً	المحور
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	%	%	
1	.67	4.71	1	0	0	11	38	X_1
			2.0	0.0	0.0	22.0	76.0	
3	.85	4.42	2	0	0	21	27	X_2
			4.0	0.0	0.0	42.0	54.0	
4	.76	4.32	0	1	6	19	24	X_3
			0.0	2.0	12.0	38.0	48.0	
5	.89	4.18	1	2	4	23	20	X_4
			2.0	4.0	8.0	46.0	40.0	
10	.94	3.72	1	1	22	13	13	X_5
			2.0	2.0	44.0	26.0	26.0	

6	.76	4.06	0	1	10	24	15	X_6
			0.0	2.0	20.0	48.0	30.0	
8	1.11	3.84	3	2	18	11	16	X_7
			6.0	4.0	36.0	22.0	32.0	
7	1.17	3.86	3	4	8	17	18	X_8
			6.0	8.0	16.0	34.0	36.0	
9	1.16	3.80	3	4	9	18	16	X_9
			6.0	8.0	18.0	36.0	32.0	
2	.88	4.56	0	4	1	8	37	X_{10}
			0.0	8.0	2.0	16.0	74.0	
4	1.15	4.32	3	3	0	13	31	X_{11}
			6.0	6.0	0.0	26.0	62.0	
	0.94	4.16	17	22	78	178	255	المجموع
			3.2	4.0	14.2	32.3	46.3	

يتضح من الجدول (٨) أن الوسط الحسابي العام لمتغير: (مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق في اكتشاف الأخطاء والغش) بلغ (٤,١٦) وبالإنحراف المعياري البالغ (٠,٩٤) ، إذ تبين أن الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الحسابي للمقياس (٣) وهذا يعني أن مؤشرات المتغير يعد واضحًا لأفراد عينة البحث بنسبة أتفاق اجمالي بلغ (٧٨,٦٪) وفقاً لوجهة نظرهم. وكما أن نسبة (١٤,٢٪) من أفراد العينة غير متأكدين من ذلك. وإن نسبة (٦٢,٢٪) عند مستوى (لا اتفق، لا اتفق تماماً) من أفراد العينة. ومن أبرز الفقرات التي ساهمت في اغناء هذا المتغير منها (X1) أذ يشير إلى أن الوسط الحسابي (٤,٧١) والإنحراف المعياري (٠,٦٧) من أفراد العينة يتبعون على أن (يتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الدولية التي تمكّنه من اكتشاف الغش و الخطأ).

الجدول (٩):

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات المجيبين عن أسئلة المحور الثاني (
توفر القدرة والكفاءة لدى المدقق الداخلي في اكتشاف الأخطاء والغش)

الأهمية النسبة	الانحراف المعياري S.D	المتوسط Mean	لا افق تماماً	لا أتفق	غير متأكد	أتفق	أتفق تماماً	المحور
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	%	%	
3	.75	4.28	1	1	0	29	19	X1
			2.0	2.0	0.0	58.0	38.0	
4	.83	4.10	2	1	0	34	13	X2
			4.0	2.0	0.0	68.0	26.0	
6	1.02	4.04	3	1	4	25	17	X3
			6.0	2.0	8.0	50.0	34.0	
7	1.13	4.02	4	2	1	25	18	X4
			8.0	4.0	2.0	50.0	36.0	
1	.85	4.40	0	3	3	15	29	X5
			0.0	6.0	6.0	30.0	58.0	
2	.77	4.38	0	1	6	16	27	X6
			0.0	2.0	12.0	32.0	54.0	
5	.86	4.06	0	2	11	19	18	X7
			0.0	4.0	22.0	38.0	36.0	
8	1.01	3.80	1	5	10	21	13	X8
			2.0	10.0	20.0	42.0	26.0	
9	1.09	3.76	1	8	7	20	14	X9

			2.0	16.0	14.0	40.0	28.0	
10	1.40	3.68	6	7	2	17	18	X10
			12.0	14.0	4.0	34.0	36.0	
	.97	4.05	18	31	44	221	186	المجموع
			3.6	6.2	8.8	44.2	37.2	

يتضح من الجدول (٩) ان الوسط الحسابي العام لمتغير (توفر القدرة الكافية لدى المدقق الداخلي في اكتشاف الاخطاء والغش) بلغ (٤,٠٥) وبالانحراف المعياري البالغ (٠,٩٧) ، إذ تبين أن الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الحسابي للمقياس (٣) وهذا يعني ان مؤشرات المتغير تعد واضحة لافراد عينة البحث بنسبة إنفاق إجمالي بلغ (٤,٨١٪) وفقاً لوجهة نظرهم. وكما أن نسبة (٨,٨٪) من أفراد العينة غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (٨,٩٪) عند مستوى (لا أتفق، لا أتفق تماماً) من أفراد العينة. ومن ابرز الفقرات التي ساهمت في إغناء هذا المتغير منها (X5) أذ يشير إلى أن الوسط الحسابي (٤,٤٠) والانحراف المعياري (٠,٨٥) من أفراد العينة يتفقون على أن (يكون المدقق الداخلي ملزماً قانونياً للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية بعد حدوث خطأ أو غش أو سلوكيات غير قانونية مؤكدة).

الجدول (١٠)

علاقة الارتباط بين التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق و توافر القدرة والكافأة الكافية لدى المدقق الداخلي في اكتشاف الاخطاء والغش

اكتشاف الاخطاء الغش		علاقة الارتباط
٠,٠١١	* * ٠,٧٨٠	يلتزيم المدقق الداخلي بمعايير التدقيق
٠,٠٠٠	* * ٠,٨٢١	توفر القدرة والكافأة الكافية لدى المدقق الداخلي
* *. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).-		

من خلال الجدول (١٠) يلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بينهم يساوي (٠,٧٨٠) عند المستوى المعنوي (٠,٠١١) ومن خلال مقارنة القيمة المعنوية نرى بأن قيمته أقل من (٠,٠٥) وهذا يعني أن الفرضية دالة احصائياً ويوجد علاقة ارتباط بين التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق على اكتشاف الاخطاء والغش. وأن قيمة معامل الارتباط بينهم تساوي (٠,٨٢١) عند المستوى المعنوي (٠,٠٠) إذ بلغ قيمته (٠,٠٠) ومن خلال مقارنة القيمة المعنوية نرى بأن قيمته أقل من (٠,٠١) وهذا يعني أن الفرضية دالة احصائياً ويوجد علاقة ارتباط قوية بين توافر القدرة و الكافية الكافية لدى المدقق الداخلي على اكتشاف الاخطاء والغش.

الجدول (١١): ملخص قيم الانحدارات والتوزيعات لمتغيرات البحث بين الفرضيتين (يلتزيم المدقق الداخلي بمعايير التدقيق و توافر القدرة و الكافية الكافية لدى المدقق الداخلي في اكتشاف الاخطاء والغش)

المتغير التابع: اكتشاف الأخطاء والغش					علاقة إنحدار
Sig.	R ²	T	F	Beta	المتغير المستقل
٠,٠٠٠		٦,٠٢-		٢٨,٢١	ثابت
٠,٠٢٠	٠,٨٩٧	١٨,٦٥	٥,٠٢	٠,٣٢	يلزيم المدقق الداخلي بمعايير التدقيق
٠,٠٠٠		٥٣,٢٠		٠,٣٦	توفر القدرة و الكفاءة الكافية لدى المدقق الداخلي

يوضح الجدول (١١) علاقات الإنحدار وقيم معامل بيتا و تربع قيمة الارتباط و قيم توزيعي (F و T) لكل من المتغيرين المستقلين والمتغير التابع. ويمكن اختبار صحة الفرضية الرئيسية التي تنص بأنه " يلتزم المدقق الداخلي بمعايير التدقيق و تتوفر القدرة و الكفاءة الكافية لدى المدقق الداخلي في اكتشاف الأخطاء والغش" أذ يتضح من الجدول (١١) وجود تأثير معنوي لكل من (يلتزم المدقق الداخلي بمعايير التدقيق و تتوفر القدرة و الكفاءة الكافية لدى المدقق الداخلي) المتغيرين باعتبارها متغيراً تابعاً . وقد تم استعمال الانحدار الخطي المتعدد كونه ملائماً مع عنوان البحث الحالي لإيجاد تأثير المتغيرين معاً اكتشاف الأخطاء والغش، وهذا يعني أن تأثير كل متغير مستقل من المتغيرين الحاليين يكون بدالة تأثير المتغير المستقل الآخر على نفس المتغير التابع المتمثلة في اكتشاف الأخطاء والغش.

تشير النتائج الإحصائية المبنية في الجدول (١١) أن الأنماذج يصلح لاختبار الفرضية الأولى، وذلك لأن قيمة معامل الإنحدار (Beta) والبالغ (٠,٣٢) يدل على أن التغيير في (يلتزم المدقق الداخلي بمعايير التدقيق) (%) يُعزى إلى إكتشاف الأخطاء والغش. ويَدِعُم هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والبالغة (٥,٠٢) ضمن المستوى المعنوي (٠,٠٠) وبمعامل تحديد (R²) قدرة (٠,٨٩٧) وهذا يعني (%) أن (يلتزم المدقق الداخلي بمعايير التدقيق و تتوفر القدرة و الكفاءة الكافية لدى المدقق الداخلي) تفسرها لاكتشاف الأخطاء والغش ويعود الباقى (%) إلى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها أو أنها غير داخلة في أنماذج الإنحدار أصلًا. ويمكن اختبار صحة الفرضية الأولى للانحدار ويتم التعبير عن معنوية هذا التأثير من خلال قيمة (T) وقد بلغت (١٨,٦٥) وبمستوى دلالة (٠,٠٢٠) وهي دالة احصائية عند المستوى المعنوي (١,٠٠). وبهذا تم قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية يلتزم المدقق الداخلي بمعايير التدقيق على اكتشاف الأخطاء والغش" .

ويمكن اختبار صحة الفرضية الثانية من خلال النموذج الصالح لاختبار والمبين في الجدول (٨) إذ تشير النتائج الإحصائية أن قيمة معامل الانحدار (Beta) والبالغ (٠,٣٦) يدل على أن التغيير في اكتشاف الأخطاء والغش بنسبة (%) يُعزى إلى متغير: (تتوفر القدرة و الكفاءة الكافية لدى المدقق الداخلي)، ويتم التعبير عن معنوية هذا التأثير من خلال قيمة (T) المحسوبة والبالغة (٥٣,٠٢) وبمستوى دلالة (٠,٠٠٠) وهي دالة احصائية عند مستوى معنوي (٠,٠١). وبهذا تم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه (يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية تتوفر القدرة و الكفاءة الكافية لدى المدقق الداخلي على اكتشاف الأخطاء والغش) .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

لقد تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

١. يتوفّر لدى المدقق الداخلي المعرفة الكافية بمعايير التدقّيق الدوليّة التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ. بحيث يقوم بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقّيق حسب المعايير والقوانين والتعليمات.
٢. مشاركة المدققين الداخليين في دورات خاصة في اكتشاف الغش حسب معايير التدقّيق.
٣. تحرص إدارة المؤسسة على الإهتمام بتطوير أداء المدققين الداخليين لزيادة كفائتهم المهنية مما يؤهلهم ليكونوا ذوي معرفة كافية بإجراءات اكتشاف الغش والخطأ.
٤. توجد المؤهّلات العلمية التي تتطلّبها وحدة التدقّيق الداخلي مما يؤدي إلى إتمام عملها بموضوعية ومهنية حسب المعايير.
٥. يتم توفير فريق عمل متخصص من المدققين الداخليين من يتوافق لديهم المهارة والمعرفة والتخصص الذي يمكنهم من أداء أعمالهم بصورة مهنية.
٦. يراعي الكثير من المدققين الداخليين اخلاقيات المهنة الموجودة في معايير التدقّيق.
٧. توجد إجراءات رادعة تفرض على المدققين الداخليين الذين يخالفون معايير التدقّيق وأخلاقيات المهنة.
٨. هناك اهتمام جيد بوضع الهيكل التنظيمي الخاص بجهاز التدقّيق الداخلي في المؤسسة حسب المعايير مما يساعدهم في اكتشاف الغش والخطأ،
٩. الوضوح في تحديد مسؤوليات أجهزة التدقّيق الداخلي وبالتالي فهي تؤدي عملها بمهنية تامة وكذلك تحديد نقاط القوة والضعف بسهولة.
١٠. توجد سياسات واجراءات مكتوبة وواضحة تساهُم في تنفيذ خطة التدقّيق وفقاً للمعايير والمتطلبات المهنية.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحثون بما يلي:

١. الاهتمام بدعم وتطوير أداء المدقق الداخلي التي تعد بمثابة خط الدفاع الأول للوقاية من الغش والخطأ لذا يجب العناية به وتطويره.
٢. يجب استخدام وسائل تكنولوجية متقدمة بشكل اكثُر في التدقّيق مما يزيد من كفاءة ومهارة المدقق الداخلي على اكتشاف الغش او الخطأ.
٣. يجب توفير فريق عمل متخصص من المدققين الداخليين من يتوافق فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة مهنية.
٤. ينبغي اعطاء مكافآت تشجعية للمدققين الداخليين لمن يعمل على اكتشاف الغش او الخطأ.
٥. ينبغي التوظيف حسب الكفاءة العلمية والعملية لمن يعملون كمدققين الداخليين.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

١. احمد حلمي جمعة، التدقير الداخلي والحكومي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١١.
٢. أياد رشيد القرشي، التدقير الخارجي منهج علمي نظريأً وتطبيقياً، ط١، المغرب ، بغداد ، ٢٠١١.
٣. حامد طلبة ابو هيبة، اصول المراجعة، ط١، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، ٢٠١٢.
٤. خالد راغب الخطيب، المفاهيم الحديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، ط١، مكتبة المجمع العربي للنشر ، البتراء ، الأردن، ٢٠١٠.
٥. داود يوسف صبح، تدقير البيانات المالية، ط١، مكتبة صادر ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.
٦. داود يوسف صبح، دليل التدقير الداخلي وفق المعايير الدولية، ط٢، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.
٧. الدهراوي، كمال الدين مصطفى، وسرايا، محمد سيد، المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩.
٨. رائد محمد عبد ربه، المراجعة الداخلية. الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٠.
٩. زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقير، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.
١٠. عبدالرزاق محمد عثمان، اصول التدقير والرقابة الداخلية، ط١، الدار النموذجية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١١.
١١. عطا الله سويم الحسبان، التدقير والرقابة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.
١٢. عطا الله سويم الحسبان، التدقير والرقابة في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.
١٣. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
١٤. لطفي، أمين السيد احمد، دراسات المتقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، مصر، ٢٠١٠.
١٥. الواردات، خلف عبدالله ، التدقير الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقاً لمعايير التدقير الداخلي الدولية، ط١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، ٢٠٠٦.

البحوث والدراسات:

١. احمد شنان بحر الفتلاوي، دور مراقب الحسابات في الكشف عن الاحتيال في البيانات المالية، رسالة دكتوراه، معهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق، ٢٠٠٩.
٢. اسراء زهير بدر، العلاقة التكاملية بين التدقير الداخلي والتدقير الخارجي على جودة العمل التدقيري، رسالة دكتوراه، معهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق، ٢٠٠٩.

٣. زكريا، أرجوان محسن سعيد، العلاقة بين التدقق الداخلي والتدقق الخارجي للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المالية والإدارية، بغداد، العراق، ٢٠١١.

٤. معايير التدقق الدولية، معيار رقم ٢٤٠، ٢٠٠٧.

الإنترنت:

www.internalauditor.me/ar/article.1

ملحق رقم (١)

إستماراة الاستبانة

٢٠١٧/٩/

حضره السيد المجيب المحترم ...

يقوم الباحثون بإجراء بحث بعنوان:

(دور المدقق الداخلي في الكشف عن الأخطاء والغش-

دراسة ميدانية في المؤسسات الحكومية لإدارة كرميان).

إن تقديمكم للمعلومات المطلوبة سيؤدي إلى مساعدة الباحثين في تحقيق أهداف البحث وإستخلاص نتائج أفضل وأكثر فائدة؛
لذا نرجو التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة وعناية، علماً بأن البيانات التي ستتوفرها الاستبانة تستعمل لأغراض البحث
العلمي وستعامل بسرية تامة.

شكراً لكم حسن تعاؤنكم

مع خالص التقدير.....

الباحثون

پيشكهوت عبدالله عبد الكريم

سوران محمد امين حبيب

ارينا مصطفى فرج

الجزء الاول:

الرجاء وضع اشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة.

بيانات الشخصية:

١- عنوان الوظيفة:

مدقق داخلي () مدير التدقيق () معاون محاسب () محاسب ()

المحور الأول: مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق في اكتشاف الأخطاء والغش					
لا تتفق إطلاقاً	لا تتفق	محابي	أنفق	تفق تماماً	
					1- يتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الدولية التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ.
					2- يقوم المدقق الداخلي بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق حسب المعايير والقوانين والتعليمات.
					3- يشارك المدققين الداخليين في دورات خاصة في اكتشاف العش والخطأ حسب معايير التدقيق.
					4- تحرص إدارة المؤسسة على الاهتمام بتطوير أداء المدققين الداخليين للرفع من كفالتهم المهنية مما يؤهلهم ليكونوا ذوي معرفة كافية بإجراءات اكتشاف العش والخطأ.
					5- توجد سياسات واجراءات مكتوبة واضحة تسهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقاً للمعايير والمتطلبات المهنية.
					6- يراعي الكثير من المدققين الداخليين اخلاقيات المهنة الموجدة في معايير التدقيق.
					7- يتم توفير فريق عمل متخصص من المدققين الداخليين من توافق فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة مهنية.
					8- توجد المؤهلات العلمية التي تتطلبها وحدة التدقيق الداخلي مما يؤدي إلى إتمام عملها بموضوعية ومهنية حسب المعايير.
					9- توجد اجراءات رادعة تفرض على المدققين الداخليين الذين يخالفون معايير التدقيق واحلقيات المهنة وبالتالي تؤدي الى عدم تمكنهم من الكشف عن الأخطاء والغش.
					10- هناك اهتمام جيد بوضع الهيكل التنظيمي الخاص بجهاز التدقيق الداخلي في المؤسسة حسب المعايير مما يساعد في الكشف عن الغش والأخطاء.
					11- الوضوح في تحديد مسؤوليات أجهزة التدقيق الداخلي وبالتالي تؤدي عملها بمهنية تامة وكذلك تحديد نقاط القوة والضعف بسهولة.
المحور الثاني: مدى توفر القرابة والكافأة لدى المدقق الداخلي على اكتشاف الأخطاء والغش.					
					1- يبذل المدقق الداخلي جهده للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن إهمال أو القصد بهدف الغش أو تحريف القوائم المالية.
					2- في حالة التاكد من وجود أخطاء وغش يقوم المدقق الداخلي ببحث الأمر مع الإدارة.
					3- وجود نظام رقابة فعالة في المؤسسة يمنع وجود تلاعب في القوائم المالية.
					4- وجود المدققين الداخليين ذوي الكفاءة في المؤسسات يزيد من مصداقية القوائم المالية.
					5- يكون المدقق الداخلي ملزمًا قانونياً بالقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية بعد حدوث خطأ أو غش أو سلوكيات غير قانونية مؤكدة.

				6- ان قرابة وكفاءة المدقق الداخلي عن اكتشاف نوع الخطأ أو الغش أو السلوكيات غير القانونية يعتبر من مؤشرات الالتزام بمعايير التدقير.
				7- إن الكفاءة والقدرة لدى المدقق الداخلي يسهل عليه اكتشاف عملية الاحتيال التي تحدث في المؤسسة.
				8- ان وجود مكافآت تشجعية لمن يعمل على اكتشاف الغش أو الخطأ يزيد من المدققين حرصاً ومهارة أكثر
				9- يتم التوظيف حسب الكفاءة العلمية والعملية لمن يعملون كمدققين داخلين.
				10- إستخدام وسائل تكنولوجية متقدمة في التدقير يزيد من كفاءة ومهارة المدقق الداخلي على اكتشاف الغش او الخطأ.

مدير الحسابات () اخرى، يرجى ذكرها. ()

٢- المؤهل العلمي:

() دبلون عالي فما فوق () بكالوريوس () دبلوم ()

٣- الاختصاص:

() محاسبة () إدارة اعمال ()

() علوم مالية ومصرافية () اخرى، يرجى ذكرها. ()

٤- عدد سنوات الخدمة:

() أقل من ١٠ () من ١١-١٥ ()

() من ٢١ فما فوق () من ٢٠-٢٦ ()

الجزء الثاني: أسئلة الاستبانة

السؤال الاول: على صلة بالفرضية الاولى ونصها "يلتزم المدقق الداخلي بمعايير التدقير في اكتشاف الاخطاء والغش".

السؤال الثاني: على صلة بالفرضية الثانية "توفر القدرة والكفاءة الكافية لدى المدقق الداخلي في اكتشاف الاخطاء والغش".

وفيما يأتي بعض المؤشرات التي تؤيد ذلك فيرجى إبداء مدى موافقتك على كل منها: